



## بيان من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

المنامة في 14 مايو 2017م

تود المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التأكيد على التعاون مع آليات الأمم المتحدة في جميع الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان بمملكة البحرين، مؤكدة بأن القيادة الرشيدة لمملكة البحرين قد اعطت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان صلاحيات واسعة لممارسة اختصاصاتها واهدافها بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة.

كما قامت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بتقديم التقارير الموازية لكل من لجنة مناهضة التعذيب (CAT) وآلية الاستعراض الدوري الشامل (UPR)، وذلك إيماناً منها بحماية وتعزيز هذه الحقوق وفق المعايير الدولية.

وترى المؤسسة الوطنية أن مملكة البحرين تبذل قصارى جهدها على المستوى الوطني لمنع أية انتهاكات فردية قد تحصل، مؤكدة في الوقت ذاته أن السياسة العامة لمملكة البحرين كانت ولاتزال قائمة على منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

ومن هذا المنطلق، تجدد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تأكيدها على ضرورة زيادة التعاون والتنسيق بين الآليات الدولية والاقليمية مع المؤسسة الوطنية في مملكة البحرين، وذلك بهدف التأكد من الادعاءات ذات الصلة لأجل رقي وتعزيز حقوق الإنسان.

\*\*\*